

دور المصارف العامة في دعم الاستثمار: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية "2012-2017"

* د. جوزيف موسى

مستخلص:

يتمثل الهدف من البحث في تحديد دور المصارف العامة الستة في سورية في دعم وتشجيع الاستثمار في سورية في الفترة الممتدة بين عامي 2012-2017، وتقييم هذا الدور بناءً على نسب القروض الممنوحة، ومعدل إقراض الودائع، وخدمات وحوافز الاستثمار الممنوحة من قبل هذه المصارف. تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تقييم ودراسة العلاقات في الجانب العملي، أما في الجانب النظري فتناول البحث الإطار العام للاستثمار، والقطاع المصرفي السوري، حيث تمّ التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

1. بناءً على نسبة الإقراض، كان الأداء الائتماني للمصارف الثلاثة (التجاري، الزراعي، التوفير) أفضل من المصارف الثلاثة الأخرى (العقاري، الصناعي، التسليف الشعبي) وبالتالي كانت مساهمتها في تشجيع وتحفيز الاستثمار أكبر.
2. يشير ارتفاع معدل إقراض الودائع للمصارف العامة إلى أنّ مساهمة ودائع المصارف العامة في قروضها كانت مرتفعة أي أنها قامت بدور جيد في دعم الاستثمار في الفترة المدروسة.

* مدرس في كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الوادي الدولية الخاصة، حمص، سورية

3. تقدم المصارف العامة (التجاري - الصناعي - الزراعي) خدمات وتسهيلات ائتمانية محفزة للاستثمار، بالإضافة إلى أسعار فائدة مدينة مشجعة للاقتراض والاستثمار.

4. عند اختبار العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وبين عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة، أظهر معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة طردية ضعيفة قيمتها $R= 0.457$

كلمات مفتاحية: الاستثمار، القطاع المصرفي، نسبة الإقراض، معدل اقراض الودائع.

the Role of Public banks in Supporting Investment: case study of the Syrian arab Republic 2012–2017

²Dr: Joseph Mousa

Abstract:

This research aimed to identify the role of the six public banks in Syria in supporting and encouraging investment in Syria during the period 2012– 2017, based on the rates of granted loans, deposit lending rate, investment services and incentives. The descriptive approach and analytical approach were used in an evaluation and study relationships in practical side, while on the theoretical side, the research covered the general framework of investment and the Syrian banking sector.

1–Based on lending rate, the credit performance of the three banks (commercial, agricultural, savings) were better than the other three banks (Industrial, real estate, popular credit) thus, its contribution to investment encourage was greater .

^{2 **} Lecturer, Faculty of Administrative and Economics Sciences, Alwadi international University, Homs, Syria

2–High rate of deposit lending refer to that public banks played a good role in supporting of investment.

3. Public banks (commercial, industrial, and agricultural) offer credit services and facilities that encourage investment, in addition to debit interest rates that encourage borrowing and investment.

4. When testing the relationship between the volume of loans granted by public banks in the period studied and the number of investment projects implemented in the same period, the Pearson correlation coefficient showed the presence of a weak direct .relationship with a value of $R = 0.457$

Key words: Investment, Banking sector, lending ratio, Deposit lending rate

مقدمة:

يعدّ الاستثمار أساس أي قاعدة اقتصادية وذلك من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية للتطور، كما تعد المشروعات الاستثمارية من أهم المحاور التي يمكن أن تعتمد عليها اقتصاديات البلدان، لذلك اتجهت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الاستثمار.

هذا ويعدّ التمويل من أهم المشكلات التي تواجه عملية الاستثمار، حيث تعتمد المشروعات الاستثمارية عادةً على مصدرين للتمويل، فإما تعتمد على نفسها في تأمين التمويل اللازم لها وهذا ما يسمى بالتمويل الذاتي الداخلي أو تلجأ إلى المصارف للحصول على الائتمان وهذا ما يسمى بالتمويل الخارجي. وهنا تلعب المصارف دوراً مهماً في الاقتصاد القومي كونها تقوم بتوفير كل ما تحتاجه المشروعات الاستثمارية من السيولة النقدية اللازمة، لذلك فإنّ حدوث نمو في القطاع المصرفي لأية دولة سيؤدي حتماً إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي لما يقوم به من توفير التمويل اللازم لاستثمارات الدولة.

مشكلة البحث:

تلعب المصارف دوراً محورياً في عملية الاستثمار بما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتوقف هذا الدور على مقدار الحوافز والتسهيلات التي تقدمها هذه المصارف، وفي مرحلة إعادة البناء التي تشهدها سورية توجد حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لدعم الاستثمار والنهوض بالاقتصاد، لذلك فمن الضروري البحث عن سبل تعزيز وتطور دور القطاع المصرفي بدعم الانتاج بكل أشكاله ومعرفة رؤى الصناعيين المستثمرين حول التسهيلات المصرفية

المقدمة لهم بسبب زيادة عدد الشركات المساهمة وحجوم وقيمة تداول الأوراق المالية وارتفاع الإيداعات المصرفية وحجم الاقراض.

وهنا يتساءل الباحث هل تقوم المصارف العامة السورية بدعم حركة الاستثمار؟ وهل تقوم بتقديم تسهيلات ائتمانية محفزة على الاستثمار في سورية؟

وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما هو دور المصارف العامة في دعم الاستثمار في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

❖ أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في تسليط الضوء على عمل المصارف العامة في سورية ومساهمتها في تحفيز وتشجيع الاستثمارات في مرحلة إعادة البناء التي تمر بها سورية، وتقييم هذه المساهمة من خلال التحليل والتفسير للبيانات كمياً وإحصائياً.

❖ أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث بما يلي:

1. إبراز الدور الذي تلعبه المصارف العامة السورية الستة في دعم الاستثمارات في

سورية من خلال:

• نسب القروض الممنوحة.

• معدل إقراض الودائع.

- خدمات وحوافز الاستثمار الممنوحة
- دراسة العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وبين عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة.

2. تقديم مقترحات من شأنها تعميق الدور الذي تلعبه المصارف العامة في تنشيط الحركة الاستثمارية في سورية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (يعقوب، حمدان، 2017): تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية.

هدفت الدراسة إلى الخوض في غمار التمويل برأس المال الجريء كأحد الأدوات المالية المصرفية الإسلامية والتي تعد أحد المستجدات على الصناعة المصرفية في البيئة العراقية.

تمّ تطبيق الدراسة على المصارف المنضوية في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوقوف على مساهمتها في تمويل هذه المشاريع.

توصلت الدراسة إلى أنّ المصارف المنضوية في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد أسهمت في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي ارتفاع نسبة عدد الشركات الصغيرة والارتفاع المتواضع للشركات المتوسطة.

- دراسة (بساسي، 2014): دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار المحلي
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الحوافز المقدمة من طرف البنوك التجارية في تمويل المشاريع، واقتراح الحلول الملائمة والناجعة في كيفية تبني البنوك الجزائرية لآليات التمويل الأكثر مردودية.

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي أثناء دراسة الموضوع من جانبه النظري، أما الجانب التطبيقي فتّم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال الاعتماد على معطيات وبيانات وكالة البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة.

توصلت الدراسة إلى أنّ النتائج المحققة في مجال تمويل البنك محل الدراسة للمشاريع الاستثمارية على العموم مقبولة، على الرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجه البنوك والمتمثلة في تعثر القروض المصرفية المقدمة.

- دراسة (الزير، 2014): مدى مساهمة الخاصة العاملة في سورية في الاستثمار
الخاص - دراسة من عام 2004-2010.

هدفت الدراسة إلى تحديد مساهمة المصارف الخاصة في سورية ودورها في تنمية الاستثمار القطاع الخاص من خلال أنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة التي تقدمها له. توصل البحث إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مجمل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الخاصة في سورية وبين حجم الاستثمار، مما يعني ضعف دور هذه المصارف في زيادة الاستثمارات.

- دراسة (بوقموم، 2004): دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار - دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المشاريع الاستثمارية، والوقوف على طرق تقييم المشروع الاستثماري في البنك محل الدراسة.

تمّ جمع البيانات من خلال الملاحظة والمقابلة والاستبانة، حيث تمّ الاعتماد على الطرق الاحصائية والنسب المئوية لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أنّ البنك محل الدراسة يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض لتفادي خطر عدم استرداد مستحقّاته كما أنه قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لهذه المنطقة.

الاختلاف عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها المصارف العامة الستة في سورية ودراسة دورها في دعم وتشجيع الاستثمار في سورية بدلاً من الاقتصار على دراسة أحدها، كما تختلف الدراسة باعتمادها على عدة أساليب لتقييم مساهمة هذه المصارف كنسب القروض الممنوحة، ومعدل إقراض الودائع، وخدمات وحوافز الاستثمار الممنوحة من قبل هذه المصارف، ودراسة العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وبين عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة.

منهجية البحث:

❖ منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي حيث تمّ الاعتماد على التقارير والإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة.

❖ متغيرات البحث:

○ المتغير المستقل: المصارف العامة السورية

○ المتغير التابع: الاستثمار في سورية

❖ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العامة الستة العاملة في سورية، حيث تمّ اعتماد أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

❖ حدود البحث:

الحدود المكانية: المصارف العامة السورية.

الحدود الزمانية: يشمل البحث الفترة الزمنية الممتدة من 2012 إلى 2017.

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على موضوع العلاقة بين التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف العامة والاستثمار في سورية.

الدراسة النظرية:

أولاً: القطاع المصرفي السوري

❖ نشأة المصارف في سورية: [1]

كانت بداية المصارف في سورية خلال العصر العثماني مع إنشاء المصرف الإمبراطوري عام 1856، كما تمّ افتتاح عدة مصارف كمصرف سالونيك عام 1988، والمصرف الألماني الفلسطيني عام 1889، والمصرف الإنكليزي الفلسطيني عام 1903، والمصرف الألماني الشرقي عام 1906، ثم عدة منشآت مصرفية أخرى. وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أنشئ في عام 1919 مصرف سورية والذي أعيدت تسميته عام 1924 وأصبح مصرف سورية ولبنان، كما أنشأت عدة مصارف فرنسية تلاها مصرف روما عام 1919 والذي أنشأه الإيطاليون.

كما أنشئ السوريون منشآت مصرفية صغيرة كمصرف مرقدة وسارة في دمشق، أنشئوا مكاتب صرافة متعددة، وصولاً إلى المرسوم التشريعي 87 تاريخ 1953/3/28 والذي حدد لأول مرة وبطريقة مستقلة عن أي عملة أخرى مفهوم الليرة السورية، وعرفت سورية النظام النقدي والذي أدى إلى قيام مجلس النقد والتسليف إنشاء مصرف سورية المركزي في 1956/8/1.

وبعد قيام ثورة الثامن من آذار عام 1963 صدر المرسوم التشريعي رقم 37 تاريخ 1963/5/2 الذي أمم جميع المصارف العاملة في سورية وجمعها في خمس مجموعات فقط هي مصرف سورية والمهجر، مصرف أمية، مصرف المشرق العربي، مصرف العالم العربي، مصرف الوحدة العربية، وفي عام 1966 تمّ جمع جميع المصارف

التجارية في مصرف واحد هو المصرف التجاري السوري ونُظمت المصارف العاملة في البلاد حسب اختصاصها المهني كما يلي:

- المصرف التجاري السوري: يُدير كافة الأعمال التجارية في سورية وبخاصة الاستيراد والتصدير.
- صندوق توفير البريد: يُدير التوفير الشعبي.
- مصرف التسليف الشعبي: يُدير التسليفات المصرفية للأفراد.
- المصرف العقاري: يُدير التسليف لحاجات الإسكان.
- المصرف الزراعي التعاوني: يُدير القروض للنشاطات الزراعية.
- المصرف الصناعي: يُدير القروض للمنشآت الصناعية.

❖ هيكلية القطاع المصرفي السوري:

يتألف النظام المصرفي في سورية من مصرف سورية المركزي يُشرف على ستة مصارف عامة بالإضافة إلى إحدى عشر مصرفاً خاصاً وثلاثة مصارف إسلامية، بحيث تخضع جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية للقرارات والتعليمات التي يُصدرها مجلس النقد والتسليف، وكذلك التعليمات والتوجيهات التي يقررها مصرف سورية المركزي، ويُضاف إلى هذه المحددات بالنسبة للمصارف العامة عامل آخر هو النظام القانوني في العمل المُطبق على العاملين في المصارف العامة السورية وهو نفسه المُطبق على كافة العاملين في القطاع العام السوري والمحددة قواعده بموجب القانون رقم 50 لعام 2004 وهو نظام العاملين الأساسي في الدولة، والذي يحدد القواعد العامة

للتوظيف والأجور والتعويضات والترقية والمكافآت والإجازات ومختلف الشؤون الوظيفية
للعاملين في القطاع العام في سورية. [2]

وتتمثل هيكلية القطاع المصرفي في سورية بما يلي:

1. مصرف سورية المركزي: عرّف المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ 1953/3/28 المصرف المركزي على أنه مؤسسة عامة مستقلة يعمل تحت رقابة الدولة وبضماناتها، وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء ويمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية وإدارة الصندوق النقدي ويتولى إدارة مكتب القطع (الصرف الأجنبي) كما أنه يلعب دور العميل الحكومة المالي، ويمارس المصرف الرقابة على الجهاز المصرفي والسهر على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي. [3]

2. المصارف العامة السورية: وتضم المصارف الآتية:

- المصرف التجاري السوري: يقدم هذا المصرف الخدمات التقليدية والحديثة.
- المصرف الزراعي: يهدف إلى دعم وتمويل القطاع الزراعي.
- المصرف العقاري: يهدف إلى دعم القطاع السكني.
- مصرف توفير البريد: يقوم بقبول ودائع التوفير وإعادتها لإصحابها عند الطلب بعد إضافة الفوائد عليها.

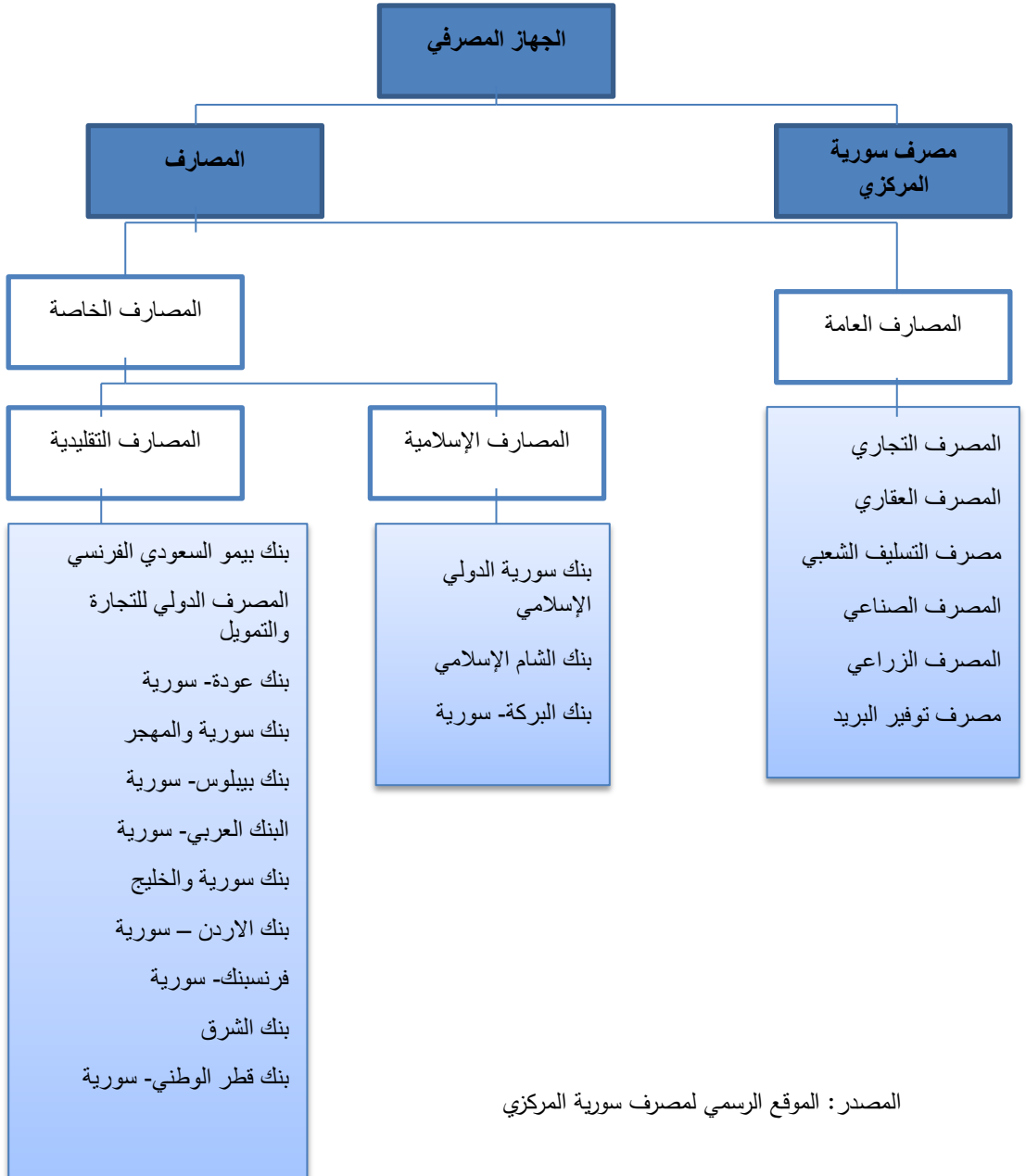
• مصرف التسليف الشعبي: يقدم هذا المصرف التسهيلات المصرفية لذوي الدخل المحدود وللنفقات القطاعية والإنتاجية الخاصة كالأطباء والصيدالة.

• المصرف الصناعي: يهدف إلى دعم القطاع الصناعي. [4]

3. المصارف الخاصة: شهد العام 2001 تطوراً مهماً على صعيد إصلاح القطاع المصرفي في سورية وهو السماح للمصارف الخاصة بالعمل في السوق السورية تحت رقابة مصرف سورية المركزي، وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع العملاء على اختلاف أنواعهم وتقديم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية لكل القطاعات المالية. ومن الجديد بالذكر أنّ المصارف الخاصة تكمل المصارف العامة وهي ليست بديلة عنها، ويعدّ التشريعات الخاصة بالقطاع المصرفي الخاص من شأنها أن تضع هذا القطاع في طريق التطور والتحديث. [5]

4. المصارف الإسلامية: حيث تمّ السماح للمصارف الإسلامية بمزاولة العمل في سورية تلبيةً لاحتياجات شريحة واسعة من المجتمع، وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة داخل الاقتصاد السوري، ومنعاً لإبقاء أي كمية من الموارد المالية المحلية دون توظيف. [6]

الشكل (1) هيكلية القطاع المصرفي في سورية



ثانياً: الاستثمار في سورية

❖ مفهوم الاستثمار:

يعرّف الاستثمار بأنه توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، كما يعرّف بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال. (7)

❖ أهداف الاستثمار:

إنّ الغاية من الاستثمار تختلف بين الاستثمار الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرين من القطاع الخاص.

ففي الاستثمار العام تتمثل أهداف الاستثمار بما يلي: (8)

1. تقديم خدمة معينة للجمهور.
 2. تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
 3. مكافحة البطالة.
 4. محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
 5. تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- أما الأهداف على الصعيد الخاص فهي:
1. المحافظة على رأس المال المستثمر.
 2. تحقيق أقصى عائد ممكن.
 3. تعظيم القيمة السوقية للأسهم.
 4. تحقيق السيولة.

❖ واقع الاستثمار في سورية:

تعمل هيئة الاستثمار في سورية على تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية، إضافة لمراكبة التوجهات والدعم الحكومي في الأنشطة الاستثمارية ووضعها موضع التنفيذ.

الجدول (2) عدد الاستثمارات المنفذة في سورية بين عامي 2012-2017.

العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الاستثمارات	48	49	64	46	43	67

المصدر: التقرير التاسع والحادي عشر للاستثمار في سورية لعامي 2014 و2018، هيئة الاستثمار.

نلاحظ من الجدول أنّ عدد الاستثمارات ارتفع من 48 مشروعاً استثمارياً عام 2012 إلى 64 مشروعاً في عام 2014، ولكن انخفض في عام 2015 إلى 46 مشروع ليعاود الارتفاع إلى 67 استثمار في عام 2017.

ويبلغ عدد الاستثمارات في عام 2019 (118) مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى 192 مليار ليرة توفر 8682 فرصة عمل بزيادة مقدرها 8% عن عام 2018 وهو أعلى مستوى تم تحقيقه منذ سنوات عديدة.

أما بالنسبة للاستثمارات قيد التنفيذ، فقد بينت هيئة الاستثمار أنّ عدداً كبيراً من المستثمرين اتخذوا خطوات جدية في تأسيس مشاريع على أرض الواقع بلغ عددها 38 مشروعاً توفر 2495 فرصة عمل عند استكمالها وأغلبها في القطاع الصناعي. (9)

الدراسة العملية:

دراسة دور المصارف العامة في دعم الاستثمار:

مع بدء ظهور الأزمة عام 2011 كان هناك أربعة عشر مصرفاً خاصاً تعمل في سورية، وشهد قطاع المصارف ككل نمواً قوياً وكان في طريقه إلى أن يصبح مساهماً رئيساً في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ولكن كان لسنوات الصراع تأثير كبير على العمليات المصرفية حيث تهافت العملاء على سحب ودائعهم من المصارف في بدايات الأزمة الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على مستويات السيولة فيها، ومع تصاعد الصراع ازداد تأخر المقترضين عن السداد تدريجياً مما أثر بشدة على دخلها الصافي بعد خصم الضرائب، كما أنّ رفع أسعار الفائدة إلى 15% أدى إلى ضعف الاقتراض وهذا ما أثر سلباً على عائدات المصارف. (10)

وبالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد إلا أنّ المصارف لم تتوقف عن العمل واستمرت بمنح الائتمان كما هو مبين في الجدول (3).

الجدول (3) حجم القروض الممنوحة من المصارف الحكومية السورية بين عامي 2012-2017 بملايين الليرات.

المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التجاري	315443	374321	358722	361088	370170	543757
العقاري	195274	192420	227276	200995	206069	183568
التسليف الشعبي	39233	26194	12805	7355	5772.61	33523
الصناعي	11658	10430	9111	11111	629	23730
الزراعي	109636	5277	50890	81802	192928	85805
التوفير	5146	11032	19806	19913	510.80	17731.50
المجموع	676390	619674	678610	682264	776079.4	888114.5

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

يتضح من الجدول (3) أنّ المصارف الستة استمرت بمنح القروض في الفترة المدروسة (2012- 2017) ولكن بأحجام مختلفة، حيث نلاحظ ارتفاع وانخفاض في أحجام القروض الممنوحة من كل مصرف وذلك بناءً على قدرته على الائتمان أو لسياسة الائتمان الذي يتبعها.

ولدراسة مساهمة المصارف العامة في تمويل الاستثمار قام الباحث بالآتي:

✓ حساب نسب القروض الممنوحة من كل مصرف للوقوف على تطور حجم القروض التي يقدمها.

✓ حساب معدل اقراض الودائع والذي يعبر عن مدى مساهمة ودائع المصرف في قروضه التي يقدمها المصرف لعملائه.

✓ تحليل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها.

✓ دراسة العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وبين عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة.

✚ نسب القروض الممنوحة:

لتقييم مساهمة كل مصرف في تمويل الاستثمارات بدقة أكثر قام الباحث بحساب نسب مبالغ القروض الممنوحة من قبل كل مصرف لمعرفة التطور والتغير فيها والذي طرأ عليها خلال الفترة المدروسة وبالتالي التغير في مدى مساهمتها في دعم الاستثمار من خلال القانون التالي:

$$\text{النسبة} = \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}}$$

الجدول (4) نسب القروض الممنوحة من المصارف الحكومية السورية بين عامي 2012-2017

المصرف	فترة -2012) (2013	فترة -2013) (2014	فترة -2014) (2015	فترة -2015) (2016	فترة -2016) (2017
التجاري	18.70%	-4.20%	0.70%	2.50%	46.90%
الزراعي	-95%	846.40%	60.70%	153.80%	-55.50%
التوفير	114%	79%	0.50%	-97.4	3371%
العقاري	-1.5%	18.1%	-11.6%	2.5%	-10.9%
الصناعي	-10.5%	-12.6%	22%	-94%	3672%
التسليف	-33.2%	-51%	-42.6%	-21.5%	480.7%

المصدر: من إعداد الباحث

إذا نظرنا إلى نسب إقراض كل مصرف المبينة في الجدول نلاحظ وجود تفاوت بينها من عام لعام كما يختلف مقدار التفاوت من مصرف لآخر، ففي المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي ومصرف التوفير كانت نسبة الاقراض ذات قيمة موجبة في أغلب سنوات الدراسة مما يدل على سعيها المستمر لتوفير الائتمان للعملاء وزيادة عدد القروض الممنوحة، وبالمقابل سجلت نسب الاقراض في المصارف العقاري والصناعي والتسليف الشعبي قيمة سالبة في معظم سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن القول أنّ المصارف الثلاثة (التجاري، الزراعي، التوفير) كان أدائها الائتماني أفضل من

المصارف الأخرى (العقاري، الصناعي، التسليف الشعبي) وبالتالي كانت مساهمتها في تشجيع وتحفيز الاستثمار أكبر.

يرى الباحث أن التفاوت في حجم القروض الممنوحة من المصارف من عام إلى عام يعود إلى عدم ديمومة القروض التي يقدمها المصرف، فارتفاع نسبة القروض بشكل مفاجئ ناتج عن طرح مجموعة من القروض الجديدة وتقديم تسهيلات ائتمانية أما انخفاض النسبة فيعود إلى إيقاف القروض لأسباب تتعلق بسياسة كل مصرف وبالتالي تختلف مساهمة كل مصرف في دعم الاستثمار بناءً على سياسة المصرف التي تتحكم بها البيئة الداخلية والخارجية.

➡ معدل اقراض الودائع:

وهو نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الودائع، ويعني مدى نجاح الإدارة في تشغيل ودائع المصرف في العمليات التي تدرّ أعلى الأرباح (الإقراض)، أو مدى مساهمة ودائع المصرف في قروضه التي يقدمها المصرف لعملائه، حيث أنّ ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع في حجم المبالغ التي يقدمها كقروض وتسهيلات ائتمانية كما يعني انخفاضاً في حجم ودائعه والعكس صحيح. (11)

حيث شهدت المصارف العامة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الودائع بين عامي 2012-2017 كما هو مبين في الجدول (5).

دور المصارف العامة في دعم الاستثمار: دراسة حالة الجمهورية العربية السورية "2012-2017"

الجدول (5) أرصدة الودائع لدى المصارف الحكومية السورية بين عامي 2012-2017 بملايين الليرات.

المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التجاري	315443	344321	315443	374321	890339	1230346
العقاري	179148	191391	227276	209467	245504	295621
التسليف الشعبي	74336.5	75324	82776	85206.1	89555.4	104691.8
الصناعي	27065	31734	29507.7	31320	34804.7	39205.8
الزراعي	33537	35337.3	36776.5	39276	43657.7	57695.5
التوفير	-3638	13003	11281	1062	5469	28144.2
المجموع	625891.5	691110.3	703060.2	740652.1	1309330	1755704

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ولحساب معدل اقراض الودائع للمصارف العامة نقوم بقسمة حجم التسهيلات الممنوحة على حجم الودائع، حيث يبين الجدول (6) معدل إقراض الودائع للمصارف العامة في الفترة المدروسة.

الجدول (6) معدل اقراض الودائع لدى المصارف الحكومية السورية بين عامي 2012-2017.

العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التسهيلات	676390	619674	678610	682264	776079.4	888114.5
الودائع	625891.5	691110.3	703060.2	740652.1	1309330	1755704
التسهيلات/الودائع	108%	89.7%	96.5%	92.1%	59.3%	50.6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

إنّ الارتفاع الكبير في نسبة اقراض الودائع في الأعوام 2012-2013-2014-2015 يدل على أنّ المصارف العامة قامت بدور كبير في دعم الاستثمار، بينما انخفضت النسبة في عامي 2016 و2017 إلى 59.3%-50.6% على التوالي وهذا لا يعود

لانخفاض حجم مبالغ القروض كما نلاحظ من الجدول السابق وإنما لارتفاع حجم الودائع في هذين العامين. وباعتبار أن ارتفاع نسبة اقراض الودائع يعني ارتفاع في حجم المبالغ التي يقدمها كقروض وتسهيلات ائتمانية كما يعني انخفاضاً في حجم ودائعه، وباعتبار أن حجم الودائع لم ينخفض بالتالي يمكن القول بأن مساهمة ودائع المصارف العامة في قروضها كانت مرتفعة أي أنها قامت بدور جيد في دعم الاستثمار.

✚ من حيث الخدمات وحوافز الاستثمار:

تقوم المصارف بدعم الاستثمار ليس فقط من خلال منحها الائتمان اللازم وإنما تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات والتسهيلات الائتمانية التي من شأنها تشجيع الاستثمار، والجدول (7) يبين الخدمات التي تقدمها المصارف العامة لتشجيع الاستثمار.

الجدول (7) تسهيلات وحوافز الاستثمار التي تقدمها المصارف العامة

المصرف	خدمات تشجيع الاستثمار
التجاري السوري	حسم السندات التجارية. المتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة. فتح اعتمادات مستنديه وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية. شراء سندات السحب للاطلاع. خصم الأوراق التجارية بجميع أنواعها. الكفالات. تعهدات التصدير. إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة. عمليات التحويل بين الحسابات الجارية وحساب التوفير الشيكات المصدقة والمباعة والسياحية وتقاص الشيكات. بطاقات الدفع الالكتروني بنوعيه الجاري والائتماني.

التحويلات الصادرة والواردة.	
<p>حسم السندات التجارية والصناعية شراء الشيكات تقديم سلف على عقود التصدير ووثائق الشحن التسهيلات غير النقدية كالكفالات والقبولات المساهمة في تأسيس شركات مساهمة وطنية صناعية واستثمارية وشراء أسهم وسندات شركات صناعية سورية. تمويل المخترعين الذين تتعلق اختراعاتهم بالحقل الصناعي.</p>	الصناعي
<p>القيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها الجمعيات التعاونية الزراعية والتشجيع على إنشائها. منح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الزراعية. توفير مستلزمات الانتاج الزراعي بالكميات والنوعيات والمواعيد المطلوبة. تشجيع المنتجين الزراعيين على تطوير الاستثمار للموارد الطبيعية الزراعية بشكل أفضل كاستخدام المكننة بهدف زيادة المردود.</p>	الزراعي
<p>إصدار الكفالات والقبولات والشيكات. إصدار شهادات الاستثمار.</p>	التسليف الشعبي
<p>تقديم الكفالات تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية وتنشيطها ومنحها امتيازات</p>	العقاري
<p>حسم السندات. إصدار شهادات الاستثمار المساهمة في أسهم الشركات إلى جانب بعض الاستثمارات العقارية.</p>	التوفير

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

اختلفت المصارف العامة الستة في حجم الخدمات المحفزة للاستثمار التي تقدمها، فالمصرف التجاري السوري والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي قدمت خدمات واسعة تهدف إلى تشجيع الاستثمار، أما مصرف التوفير والمصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي تقدم خدمات تتصف بالمحدودية.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فتؤثر على الطلب على هذه القروض فكلما انخفضت اسعار الفائدة زاد الطلب على القروض وانعكس ذلك ايجاباً على الاستثمار والعكس صحيح، والجداول (8) و (9) تبين أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف العامة على القروض بملايين الليرات.

الجدول (8) معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف العامة

المصرف	نوع القرض	القطاع العام	القطاع التعاوني	القطاع الخاص
المصرف التجاري	قروض بضمانات شخصية	7%	9.5%	9.5%
	القروض على المكشوف	7%	9.5%	9.5%
المصرف العقاري	مشاريع البناء السياحية والمستشفيات والمدارس	-	10%-9%	10%-9%
المصرف الصناعي	قروض قصيرة ومتوسطة الأجل	7%	8.5%	8.5%
	قروض قصير الأجل	7%	9%	9%
المصرف الزراعي	قروض قصيرة الأجل	4.5%	4.5%	6%
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	4.5%	6.5%-4.5%	6%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

الجدول (9) معدلات الفائدة المدينة لدى مصرف التسليف الشعبي

مصرف التسليف الشعبي	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل
قروض حرفية وصناعية وإنتاجية	7%	8.5%	9%
قروض مشاقي ومخابر ودار أشعة	7%	8.5%	9%
قروض المشاريع السياحية	7%	8.5%	9%
قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	7%	8.5%	9%
قروض ذوي الدخل المحدود	7%	7%	9%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

حيث تتراوح أسعار الفائدة على القروض في المصارف العامة السورية بين 4.5% كحد أدنى و 10% كحد أقصى، حيث تعدّ هذه الفوائد منطقية ومشجعة على الاقتراض من وجهة نظر الباحث، وهذا ما ينعكس ايجاباً على حجم الاستثمار.

✚ دراسة العلاقة بين حجم القروض وعدد المشروعات الاستثمارية:

للتعرّف على الدور الذي تلعبه المصارف العامة في تحفيز الاستثمار بشكل إحصائي قام الباحث باختبار العلاقة من خلال معامل الارتباط بيرسون بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وعدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول (10) عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة بين عامي 2012-2017 حسب القطاع.

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صناعة	27	33	52	26	40	44
زراعة	10	2	2	8	1	10
نقل	10	9	6	11	0	9
أخرى	1	5	4	1	2	4
المجموع	48	49	64	46	43	67

المصدر: التقرير التاسع والحادي عشر للاستثمار في سورية لعامي 2014 و2018، هيئة الاستثمار. واعتمد الباحث على معامل الارتباط بيرسون لاختبار هذه العلاقة كما يلي:

	حجم القروض	عدد المشروعات
حجم القروض	Pearson Correlation	.457
	Sig. (2-tailed)	.036
	N	6
عدد المشروعات	Pearson Correlation	.457
	Sig. (2-tailed)	.036
	N	6

نستنتج من الجدول أن هناك علاقة طردية ضعيفة قيمتها $R = 0.457$ بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة وعدد المشروعات الاستثمارية، ولمعرفة نسبة الارتباط بين المتغيرين نقوم بحساب معامل التحديد R^2 فنجده يساوي 0.21 وهذا يعني أن حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة يفسر التغير في عدد الاستثمارات بنسبة 21% فقط أما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى مثل القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة والإسلامية، درجة الدعم الحكومي وتسهيل

استخراج تراخيص الاستثمار، وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة وغيرها من العوامل المشجعة على الاستثمار أو العكس.

باعتبار أنّ العلاقة ضعيفة بين حجم القروض التي تمنحها المصارف العامة وعدد الاستثمارات في الفترة المدروسة هذا مؤشر على أنّ مساهمة هذه المصارف في دعم الاستثمار في سورية كانت محدودة في تلك الفترة ولا يوجد أثر واضح للتسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف العامة على عدد الاستثمارات في الفترة 2012-2017.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

1. تعمل هيئة الاستثمار في سورية على تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية وتعزيز البيئة الاستثمارية، حيث ارتفع عدد الاستثمارات من 48 مشروعاً استثمارياً عام 2012 إلى 64 مشروعاً في عام 2014، ولكن انخفض في عام 2015 إلى 46 مشروع ليعاود الارتفاع إلى 67 استثمار في عام 2017.
2. بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد إلا أنّ المصارف العامة السنة لم تتوقف عن العمل واستمرت بمنح الائتمان في الفترة المدروسة (2012-2017) ولكن بأحجام مختلفة بناءً على قدرة كل مصرف على الائتمان أو لسياسة الائتمان الذي يتبعها.
3. بناءً على نسبة الإقراض، كان الأداء الائتماني للمصارف الثلاثة (التجاري، الزراعي، التوفير) أفضل من المصارف الثلاثة الأخرى (العقاري، الصناعي، التسليف الشعبي)، وبالتالي كانت مساهمتها في تشجيع وتحفيز الاستثمار أكبر.

4. بناءً على معدل اقراض الودائع، يشير ارتفاع معدل اقراض الودائع للمصارف العامة إلى أنّ مساهمة ودائع المصارف العامة في قروضها كانت مرتفعة، أي أنها قامت بدور جيد في دعم الاستثمار في الفترة المدروسة.
5. تقدم المصارف العامة خدمات وتسهيلات ائتمانية محفزة للاستثمار، حيث تقدم المصارف (التجاري - الصناعي - الزراعي) خدمات واسعة تهدف إلى تشجيع الاستثمار، أما مصرف التوفير والمصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي قدمت خدمات تتصف بالمحدودية مقارنةً بغيرها من المصارف العامة.
6. تحاول المصارف العامة السورية تشجيع الاقتراض والاستثمار من خلال تقديم العديد من القروض بأسعار فائدة منطقية تتراوح بين 4.5% كحد أدنى و10% كحد أقصى وهذه المعدلات تشكل عاملاً حافزاً على الاستثمار.
7. من الناحية الإحصائية وعند اختبار العلاقة بين حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة في الفترة المدروسة وبين عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة في نفس الفترة، أظهر معامل الارتباط بيرسون وجود علاقة طردية ضعيفة قيمتها $R=0.457$ ، ومعامل التحديد $R^2=0.21$ وهذا يعني أن حجم القروض الممنوحة من المصارف العامة يفسر التغير في عدد الاستثمارات بنسبة 21% فقط أما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى مثل القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الخاصة والإسلامية، ودرجة الدعم الحكومي وتسهيل استخراج تراخيص الاستثمار، وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة وغيرها من العوامل المشجعة على الاستثمار أو العكس.

المقترحات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على تفعيل دور المصارف الثلاث (العقاري، الصناعي، التسليف الشعبي) في دعم الاستثمار من خلال الوقوف على أسباب انخفاض نسبة الإقراض فيها والعمل على معالجتها.
2. العمل على توسيع الخدمات والتسهيلات المصرفية باستمرار بما يضمن تغطيتها لشريحة واسعة من المستثمرين وخاصة في المصارف الثلاث (مصرف التوفير والمصرف العقاري ومصرف التسليف الشعبي).
3. العمل على إطلاق أنواع جديدة من القروض تشجع قيام أنواع جديدة من الاستثمارات.
4. تسهيل الإجراءات الإدارية ومتطلبات الحصول على القروض سواء بما يتعلق بالأوراق المطلوبة أو بالكفالات.

المراجع:

- (1) منصور، فارس (1999). القطاع المصرفي في سورية- التاريخ والأبعاد. تم استرجاعه في 2019/9/29 على الرابط Mafhoum.com
- (2) عمران، فراس (2017). أثر مصادر القوة التنظيمية على ضغوط العمل في المؤسسات المصرفية العاملة في سورية بالتطبيق على مصرف التسليف الشعبي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية.
- (3) غضن، رولا (2014). دراسة أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على تنمية الموارد البشرية في المصارف السورية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: سورية.
- (4) أسعد، سراج (2014). أثر تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري. أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- (5) الأخرس، شفيق (2001). تحديث القطاع المصرفي في سورية- الاستراتيجية والسياسة المصرفية. مؤتمر جمعية العلوم الاقتصادية السورية. تم استرجاعه في 2019/6/16 على الرابط Mafhoum.com
- (6) أسعد، سراج (2014) مرجع سابق ذكره.
- (7) الصعان، حاتم (2006). الاستثمار أهدافه ودوافعه. كلية الإدارة، جامعة بغداد، تم استرجاعه على الرابط iasj.net في 2020/1/9

(8) حناشي، أسهان؛ خلفاوي، شمس الهدى؛ كوردي، حنان (2011). آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة: الجزائر

(9) تقارير هيئة الاستثمار السورية، التقرير التاسع والحادي عشر للاستثمار في سورية لعامي 2014 و2018، هيئة الاستثمار، دمشق.

(10) بدره، جود (2015). القطاع المالي السوري. ورقة أعدت في إطار مشروع إعادة الاعمار الاقتصادي السوري 2013-2014، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. تمّ استرجاعه في 2019/7/3 على الرابط Caregie-mec.org

(11) سعيد، عبد السلام (2006). تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (11)، بغداد: العراق.

مراجع الجداول والأشكال:

تقرير مصرف سورية المركزي لعام 2019

المكتب المركزي للإحصاء cbssyr.sy

الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي cb.gov.sy